

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في نيجيريا

ماجد أحمد يوسف محمد أبوتكية (*)

مقدمة

في ظل العولمة يجب الأخذ في الإعتبار الدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد القومي ككل من خلال ما تكتسبه من خصوصية من كونها أحد الأدوات الفاعلة في الدولة والتي تمكنها من تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، إن الهدف الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر ليس خلق مزيد من فرص العمل في الدولة المضيفة وإستجلاب مزيد من التكنولوجيا الحديثة فحسب، بل توسع الهدف وامتد إلى تشجيع عملية التنمية الاقتصادية والسعى لجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف إعادة توزيع الدخل القومي وتحقيق العدالة والكفاءة لجميع القطاعات الاقتصادية للدولة.

الاستثمار الأجنبي المباشر لعله من دور محوري في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة المضيفة، وذلك من خلال تأثيره على تنوع الاستثمارات ومعدلات النمو الاقتصادي. ولذا فإن هناك اختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يتمثل في أن النمو الاقتصادي يعبر بشكل ما عن حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، الذي بدوره قد يعبر عن الدخل الكلي مقسوماً على عدد السكان، ولذا فإن زيادة الدخل الكلي قد لا تعنى بالضرورة زيادة في النمو

(*) طالب دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد - معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة .

الاقتصادى، لذا نجد أن النمو الاقتصادى يركز فى الأعلب على التغيير فى الكم الذى يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات فى المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقى بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة، بخلاف التنمية الاقتصادية التى تركز على حدوث تغيير هيكلى فى توزيع الدخل وتهتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد.

ومن هنا تظهر أهمية العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والنمو الاقتصادى كأحد السبل التى يمكن من خلالها المساهمة بفاعلية فى تحقيق التنمية الاقتصادية وفق التوجيه الاقتصادى للدول عبر زيادة جذب تلك الدول للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى جانب التعرف على تأثيرها على النمو الاقتصادى بالدولة، وذلك من خلال الاستفادة من خلق سياسة واضحة وشفافة وقادرة على دفع الاقتصاد للأمام. وقد تمثل هدف هذا البحث فى قياس تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على النمو الاقتصادى فى نيجيريا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤).

وتتمثل إشكالية البحث فى أنه على الرغم من الجهود التى قامت بها نيجيريا فيما يتعلق بتحسين المناخ الاستثمارى إلا أن تلك الجهود لم يكن لها تأثيراً ملموساً على النمو الاقتصادى بالدولة.

وفىما يتعلق بمنهج البحث فقد تم الاعتماد على أسلوب التحليل القياسى لبيان العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والنمو الاقتصادى فى نيجيريا.

وقد تم تقسيم البحث إلى إلى ثلاثة مطالب؛ اختص أولها بعرض لمفهوم الاستثمار الأجنبى المباشر، وقام الثانى بعرض نماذج قياسية تناولت تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على النمو الاقتصادى فى نيجيريا، فى حين قام الثالث بتطبيق أحد تلك النماذج وعرض للنتائج التى تم التوصل إليها، وأخيراً تأتى الخاتمة لتبلور أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تشغل الاستثمارات الأجنبية مكاناً بارزاً في اقتصادات الدول النامية، نظراً لعدم كفاية المدخرات المحلية لمقابلة الاستثمار في تلك الدول، أى نظراً لتواجد فجوة ادخار واسعة، ومن ثم تلجأ الدول النامية إلى توفير التمويل المطلوب من المصادر الخارجية^(١).

كذلك يقصد بالاستثمارات الأجنبية كل استغلال لموارد أو أصول مالية أو مادية في دولة أجنبية، وهذا بهدف الحصول على أرباح مستقبلية. وعرفها البعض بأنها انتقال أحد عوامل الانتاج عبر الحدود الدولية لتحقيق ربح نقدي متميز. وعرفها البعض الآخر بأنها انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من دولة معينة لدولة أخرى للمساهمة في المشروعات التي تعمل على توسيع نشاطها^(٢).

لذا تتمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تلك المشروعات التي يقيمها المستثمر الأجنبي ويديرها، إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة لاشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة ويستوى في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فرداً أو شركة أجنبية أو فرعاً لإحدى الشركات الأجنبية^(٣).

كذلك يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أنه عن طريق مقيمى دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى يتم تكوين منشأة أعمال جديدة أو توسيع منشأة قائمة. فهي تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة وممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات. وعرفها البعض الآخر بأنها قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات^(٤).

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه العملية التي يمتلك من خلالها مواطنى دولة (الدولة الأصلية) ملكية أصول بغرض التحكم في الانتاج والتوزيع والأنشطة الأخرى الخاصة بشركة في دولة أخرى (الدولة المضيفة)^(٥).

ويعرف كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، يسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى. وقد أوضح صندوق النقد الدولي في مجال تعريفه لهذه الاستثمارات المباشرة أنه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن ٥٠٪ من رأس مال المشروع، أو يتركز ١٠٪ فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد أو جماعة واحدة منظمة من المستثمرين، مما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع. وتأخذ هذه الاستثمارات عادةً شكل فروع لشركات أجنبية أو مشروعات مشتركة تستهدف توسيع نطاق نشاطها في الخارج. أى أنها تأخذ شكل انشاء مؤسسة أو مشروع من قبل المستثمرين وخدمهم، أو بالمشاركة مع رأس المال الوطنى. وقد يأخذ الاستثمار الأجنبى المباشر شكل شراء كلى أو جزئى لمشروع قائم وقد ازداد هذا الاتجاه حالياً فى ظل برامج الإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية مما ترتب عليه تشجيع مزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه الدول^(٦).

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبى بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر ١٠٪ أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير فى إدارة المؤسسة^(٧).

واعتبرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستثمار الأجنبى المباشر عنصر رئيسى فى التكامل الاقتصادى الدولى المتسارع والعولمة. فالاستثمار الأجنبى المباشر يوفر روابط طويلة المدى بين الاقتصادات. فهو يعد محرك هام لتنمية الشركات المحلية وتطوير المنافسة بين الدولة المضيفة والدولة الأم. حيث يشجع الاستثمار الجنبى المباشر على نقل التكنولوجيا والمعرفة بين الاقتصادات. كذلك يعطى الفرصة للدولة المضيفة على تطوير منتجاتها بشكل أوسع فى الأسواق الدولية^(٨).

ومن هذه التعريفات يتضح أن الاستثمار الأجنبى المباشر يتميز بطابع مزدوج وهو وجود نشاط اقتصادى يزاوله المستثمر الأجنبى فى الدولة المضيفة والثانى

ملكته الكلية أو الجزئية للمشروع. ومن ثم فهناك خاصية هامة للاستثمار الأجنبي المباشر وهي أن المستثمرين لا يحتفظون فقط بحق ملكية المنشأة الأجنبية ولكنهم يحتفظون أيضاً بحق الإدارة والتحكم في كل عمليات المنشأة الأجنبية^(٩).

ينطوى الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة لقيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة^(١٠).

كذلك يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه يتضمن انتقال لرؤوس الأموال الأجنبية مقترنة بعنصر التنظيم والإدارة للاستثمار مباشرة في الدول التي ينتقل إليها وذلك في صورة وحدات قد تكون صناعية أو زراعية أو خدمية أو إنشائية أو تمويلية، وهذا الاستثمار يمكنه أن يلعب دوراً مهماً في نقل حزمة متكاملة من رأس المال والتكنولوجيا والمعارف الإدارية والتنظيمية بالإضافة إلى القدرات التسويقية التي تسهم في تعويض النقص المحلي في هذه العناصر في الدول التي ينتقل إليها^(١١).

يتضح من التعريفات السابقة أنه لا بد من توافر خاصيتين مرتبطتان معاً في الاستثمار الأجنبي المباشر وهما: تدفق لرؤوس الأموال فيما بين دولتين أو أكثر وسواء كان ذلك في شكل نقدي أو عيني في صورة معدات وآلات وخطوط إنتاج... الخ، وثانياً الرقابة المباشرة للطرف الأجنبي على المشروع ويتحقق ذلك من خلال الملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة لامتلاكه لنسبة كبيرة من رأس المال تعطى له حق الإدارة والتأثير في القرارات التنظيمية بالمشروع ويرى البعض أنه يجب أن لا تقل هذه النسبة عن ١٠٪ كحد أدنى وإلا أصبح الاستثمار الأجنبي غير مباشر^(١٢).

المطلب الثانى : عرض نماذج قياس التأثير على النمو الاقتصادى فى نيجيريا

تم تقسيم هذا المطلب إلى جزئين الأول منهما تناول الدراسات التى تتضمن العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والنمو الاقتصادى والصادرات حيث وجد أن هناك دراسات تهتم بالثلاثة متغيرات فقط دون غيرهما، والجزء الثانى يتناول الدراسات التى تتضمن العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والنمو الاقتصادى بالإضافة إلى عدد أكبر من المتغيرات الاقتصادية وهذا كما يلى:

أولاً : الدراسات التى تتضمن العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والنمو الاقتصادى والصادرات

١ - الدراسة الأولى :

هناك دراسة قامت بتقدير العلاقة بين النمو الاقتصادى، الاستثمارات والصادرات فى نيجيريا خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٥). وقامت باستخدام اختبار تكامل جوهانسن وسببية جرانجر لاختبار هذه العلاقة. وأوضح اختبار التكامل أنه لاتوجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة. ومع ذلك يشير اختبار سببية جرانجر إلى علاقة ثنائية الاتجاه بين الاستثمار والنمو الاقتصادى وأيضاً علاقة ثنائية بين الاستثمار والصادرات، لكن علاقة السببية بين الصادرات والنمو جاءت غير معنوية. وقد تم الاعتماد على البيانات الواردة فى النشرات الاحصائية الصادرة عن البنك المركزى النيجيرى خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٥)، وتم تطبيق اختبار ديكى فولر الموسع وفيليب بيرون لاختبار سكون السلسلة وأشارت النتائج أن كافة المتغيرات جاءت ساكنة عند الفرق الأول، ثم تم اجراء اختبار تكامل جوهانسن بطريقتى الأثر والقيمة الكامنة العظمى، وأشارت النتائج أنه لاتوجد علاقة تكاملية أو طويلة الأجل بين المتغيرات الثلاث^(١٣).

وتطبيق هذه النتائج يعنى أن زيادة الاستثمار سوف تؤدى إلى انتاج سلع أكثر والتى سوف تسبب نمواً فى الاقتصاد من جهة، ومن جهة أخرى، سوف يضمن النمو الاقتصادى زيادة فى الاستثمار. سوف تحقق زيادة الاستثمار زيادة

فى المشاريع التنموية مثل امداد الكهرباء، وتحسين شبكة الطرق، وبالتالي تتحسن بيئة العمل داخل كل قطاع فى الاقتصاد النيجيرى والذى سوف تنعكس آثاره على النمو. ونمو الاقتصاد النيجيرى سوف يزيد من دخل الفرد وبالتالي قدرة المواطنين على الادخار والاستثمار فى الاقتصاد. ومن ثم تتحقق العلاقة السببية ثنائية الاتجاه، أيضاً الاستثمار الذى يسبب النمو سوف يحسن بالتساوى الصادرات، مع الأخذ فى الاعتبار أن زيادة تصدير السلع والخدمات سوف تتسبب بالضرورة فى حدوث استثمار فى الاقتصاد النيجيرى (١٤).

وتم وضع النموذج فى الصيغة اللوغارتمية التالية (١٥):

$$\log Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 \log INV_t + \alpha_2 \log EX_t + \varepsilon_t$$

حيث:

α_0 : ثابت

Y : تمثل النمو الاقتصادى ويعبر عنها بالنتائج المحلى الاجمالى

INV : الاستثمار

EX : الصادرات

ε_t : الخطأ العشوائى

فى العقدين الآخرين من القرن العشرين، تم القيام بالعديد من الدراسات التطبيقية لتحديد ما هى العوامل الرئيسية التى تساهم فى تحديد النمو الاقتصادى. ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى مجموعتين؛ تشتمل الأولى على الدراسات التى تختبر العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادى وتختبر فرضية أن التوسع فى الصادرات ينسب إلى الأداء الاقتصادى للدولة. ويتضمن الآخر الدراسات التى تحدد العلاقة بين النمو الاقتصادى والاستثمار فى ظل فرضية أن النمو الاقتصادى يمكن أن يتحقق بالاستثمار من خلال التوسع فى الصادرات والعكس، ووقد ظلت قضية أى متغير الصادرات أم الاستثمار هو المسئول أكثر عن تحقيق النمو الاقتصادى محل خلاف ونقاش (١٦).

٢ - الدراسة الثانية :

هناك دراسة قامت باختبار العلاقة بين الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادى فى نيجيريا خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠٠٩)، وتم فحص خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدام اسلوب فيليب بيرون، أشارت نتائج اختبار تكامل جوهانسن إلى وجود ستة متجهات للتكامل على الأقل. وأشار معامل تصحيح الخطأ الابتعاد عن مسار الناتج المحلى الاجمالى طويل الأجل يصحح بحوالى ٤٨٪ خلال العام التالى. وكطريقة لتصحيح مشكلة الارتباط الخطى تم اعادة تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة وتصحيح الخطأ. وتم التوصل إلى ان حذف متغير درجة الانفتاح من الممكن أن يكون مؤثر، ولذلك توصلت الورقة إلى إلقاء مزيد من الضوء درجة الانفتاح وارتباطها بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية تسريع النمو. ولذلك توصى الورقة بمزيد من الإصلاحات والسياسات التى سوق تخلق بيئة أكثر ملائمة لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الصادرات وإزالة عوائق التنمية فى نيجيريا^(١٧).

تم التأكيد على دور الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر فى تسريع النمو الاقتصادى فى مختلف دول العالم، وهذا أكد تدريجياً على أهمية الانفتاح واخفى سياسة الاحلال محل الواردات فى سياسات التنمية الحديثة. كذلك اعتبرت الصادرات المصدر الأكثر أهمية للنقد الأجنبي والذى تحتاجه الدول النامية لتخفيف مشكلات ميزان المدفوعات وتقليل البطالة من خلال توليد فرص عمل^(١٨).

ان تجربة العديد من الاقتصادات النامية والتي تقدمت مثل النمو الآسيوية مثل سنغافورة، هونج كونج، تايوان، وكوريا الجنوبية أعطت مثلاً جيداً على أهمية قطاع الصادرات للنمو الاقتصادى والتنمية. وهذا جعل الاقتصاديون يركزون على الدور الحيوى للصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر كمحرك للنمو الاقتصادى. وبالنسبة لنيجيريا فقد عرف أن الاقتصاد النيجيرى اعتمد على نمو الصادرات خاصة قبل اكتشاف البترول حيث اعتادت الدولة آنذاك تسجيل نجاحات كبيرة فى تصدير منتجات غير بترولية وخاصة منتجات زراعية^(١٩).

٣ - الدراسة الثالثة :

هناك دراسة سعت نحو اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الصادرات في نيجيريا خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٨)، وتم اختبار سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبارى ديكي فوللر المعدل وفيليب بيرون، وأشار اختبار التكامل إلى وجود متجه تكامل واحد على الأقل في معادلة الصادرات. وأشارت نتائج سببية جرانجر أن هناك سببية أحادية الاتجاه تتحرك من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصادرات، سعر الصرف الحقيقي للصادرات^(٢٠). تقترح الدراسة أنه على صانعى السياسات تشجيع جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق اعطاء مزيد من الحوافز للشركات الأجنبية^(٢١). وأيضاً فى نفس الوقت ينبغي أن توجه الجهود نحو تطوير البنية الأساسية والتي ليس فقط ستخفض من تكاليف الانتاج ولكنها ستحسن من تنافسية الاقتصاد والذي سوف يجذب مزيداً من الاستثمار الأجنبي المباشر فى الاقتصاد^(٢٢).

٤ - الدراسة الرابعة :

هناك دراسة سعت نحو دراسة قابلية تطبيق فرضية الصادرات المؤدية للنمو بالتطبيق على نيجيريا، حيث أن الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فى هذه الدولة يتجه نحو قطاع البترول ولكن الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور الكفاءة يشير إلى أن رأس المال الأجنبي دائماً يهدف إلى اتخاذ مزايا خاصة بتكاليف الانتاج^(٢٣).

ثانياً: الدراسات التى تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادى وعدد أكبر من المتغيرات :

ومع إدراك دور الاستثمار الأجنبي المباشر فى التحول الاقتصادى، أهتم الباحثون وصانعو القرار بدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المحلى، وهل يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التنمية فى كل الحالات وطوال الوقت. ولتحقيق ذلك، بعض المدارس اعتبرت أن هناك علاقة ذات اتجاهين بين النمو الاقتصادى والاستثمار الأجنبي المباشر، بالرغم من ادراكهم أن الاستثمار

الأجنبي المباشر يؤثر ايجابياً على النمو الاقتصادي، فهم يرون النمو الاقتصادي في حد ذاته كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر. ويكون السؤال في هذه الحالة هو هل الدولة النامية تنمو كنتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر أو ينبغي أن تنمو أولاً ومن ثم تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (٢٤).

وسيتم فيما يلي عرض لعدد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي النيجيري وذلك كما يلي:

١ - الدراسة الأولى :

هناك دراسة قامت بفحص العلاقة المحتملة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو خلال الفترة (١٩٨١-٢٠١٣) في نيجيريا، بالاعتماد على البيانات الواردة في النشرات الاحصائية الصادرة عن البنك المركزي النيجيري. قد أظهر اختبار فيليب بيرون لجذر الوحدة أن كافة المتغيرات تتكامل عند الدرجة الأولى وأظهر اختبار تكامل جوهانسن أنه لا توجد متجهات للتكامل عند المستوى العادي، باستخدام نموذج المتجه الهيكلي للانحدار (Structural Vector Autoregressive Model (SVAR) من خلال الفرق الأول للمتغيرات والقيود الهيكلية في الأجل الطويل تم لتوصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يستجيب للصدمات الاسمية في الأجل القصير، وأن النمو لا يستجيب للصدمات الاسمية والخارجية في الأجل القصير. وقد توصلت الدراسة أن النمو يتأثر بالتزامن مع الاستثمار الأجنبي المباشر لكن النمو لا يجذب مزيداً من الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي توصى الدراسة بتوجيه مزيد من الجهود لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة (٢٥).

٢ - الدراسة الثانية :

هناك دراسة استعرضت العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الأجنبي والانفتاح في نيجيريا خلال الفترة ١٩٨٢-٢٠١٣، استخدمت الورقة اختبارى ديكي فولر الموسع وفيليب بيرون لاختبار سكون السلاسل الزمنية، اختبار سببية جرانجر ونموذج تصحيح الخطأ في الأجل الطويل.

وأشارت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الأجنبي والانفتاح يؤثران إيجابياً على النمو الاقتصادي في نيجيريا. وأشارت نتائج اختبارات جذر الوحدة أن كافة المتغيرات في النموذج ساكنة عند الفرق الأول. وخلصت الورقة إلى وجود علاقة معنوية وإيجابية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا وبالتالي توصى الورقة بتشكيل السياسات التي من شأنها تهيئة البيئة الاستثمارية أمام المستثمرين الأجانب والعمل على زيادة الانفتاح الاقتصادي (٢٦).

وقد جاء النموذج الذي استخدمته الدراسة في الشكل التالي (٢٧):

$$\ln GDP_t = \ln \beta_0 + \beta_1 \ln FDI_t + \beta_2 \ln EXR + \beta_3 \ln OPN + \ln \varepsilon_2$$

حيث:

β_0 : ثابت

GDP: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر

EXR: سعر الصرف الأجنبي

OPN: الانفتاح

ε_2 : الخطأ العشوائى

٣ - الدراسة الثالثة :

هناك ورقة هدفت إلى تقييم العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من أفريقيا جنوب الصحراء (غانا وليبيريا) لنمو الاقتصاد النيجيرى خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٩) باستخدام طريقة المربعات الصغرى. فى ظل ان الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على توفير فرص عمل، توفير مهارات ادارية وتقنية، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي فى نيجيريا (٢٨).

٤ - الدراسة الرابعة :

هناك ورقة سعت لدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٧)، واعتمدت الدراسة على بناء نموذج انحدار متعدد، وتوصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي النيجيري، كذلك أشارت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر، إيرادات الحكومة الضريبية، والادخار لها علاقة إيجابية الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة، بينما سعر الصرف والانفاق الحكومي على التعليم يرتبط بعلاقة سلبية مع الناتج المحلي الإجمالي النيجيري. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز تدفق رأس المال، القدرة التقنية والإدارية والذي سيحفز الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في نيجيريا. وتوصى الورقة بزيادة الاستثمار في تنمية رأس المال البشري وزيادة المدخرات المحلية والاستثمارات (٣٩).

وجاء النموذج الذي استخدمته الدراسة على الصورة التالية (٣٠):

$$Y_t = a_0 + a_1x_{1t} + a_2x_{2t} + a_3x_{3t} + a_4x_{4t} + a_5x_{5t} + e$$

حيث:

a_0 : ثابت

$Y = GDP$: الناتج المحلي الإجمالي

$X1 = FDI$: الاستثمار الأجنبي المباشر

$X2 = Ss$: المدخرات

$X3 = FE$: سعر الصرف الأجنبي

$X4 = GTR$: الإيرادات الحكومية الضريبية

$X5 = PEE$: الانفاق الحكومي على التعليم

e : الخطأ العشوائي

أن الدور الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر بإعتباره المحرك الأساسي للنمو في الاقتصاد النيجيري يتم تدعيمه من خلال النظرية النيوكلاسيكية لمحددات النمو. حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشجع تدفق التكنولوجيا والمهارات والخبرات لنيجيريا، ويعمل على سد الفجوة بين المدخرات المحلية المتاحة والإيرادات الحكومية (٣١).

الدراسة الخامسة:

هناك ورقة سعت نحو دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الاقتصاد النيجيرى خلال الفترة (١٩٨١-٢٠١٣)، وقامت الدراسة باجراء الاختبارات الاحصائية باستخدام برنامج Eview 7 وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادى النيجيرى. وتوصى الدراسة بأنه على الحكومة النيجيرية أن تدعم سياسات حرية التجارة وإزالة الحواجز التجارية، كذلك إزالة الضغوط التضخمية وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلى وبالتالي الاستقرار الاقتصادى والنمو (٣٢).

وقد جاء النموذج الذى استخدمته الدراسة فى الصورة التالية (٣٣):

$$\text{Log RGDP} = \beta_0 + \beta_1 \text{Log BTD} \pm \beta_2 \text{Log EDEBT} \pm \beta_3 \text{Log 3ER} \pm \beta_5 \text{Log FDI} \pm \beta_6 \text{Log GCF} \pm \beta_7 \text{Log NEXCH} \pm \beta_8 \text{Log TS} + \mu$$

حيث:

β_0 : ثابت

RGDP: الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى

BTd: ميزان التجارة

EDEBT: الدين الخارجى

ER: الاحتياطى الخارجى

FDI: الاستثمار الأجنبى المباشر

GCF: اجمالى تكوين رأس المال

NEXCH: سعر الصرف الاسمى

TS: اجمالى الادخار

μ : الخطأ العشوائى

المطلب الثالث: تطبيق نموذج لقياس التأثير في الحالة النيجيرية وعرض نتائجه

بعد استعراض هذا العدد المتنوع من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والصادرات كذلك العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وعدد أكبر من المتغيرات الاقتصادية، فقد اختار البحث أن يطبق أحد النماذج التي تضم عدداً أكبر من المتغيرات وذلك لطبيعة البحث الذي يهتم ببيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي النيجيري ودوره التنموي فيه ومما لاشك فيه أن هذا الدور يؤثر ويتأثر بعدد أكبر من المتغيرات الاقتصادية وليس الصادرات فقط، لذا وقع الاختيار على نموذج من ضمن المجموعة الثانية يتضمن عدد كبير من المتغيرات الاقتصادية. وجاء النموذج الذي اختاره الباحث في الصورة التالية (٣٤):

$$\text{Log RGDP} = \beta_0 + \beta_1 \text{Log BTD} \pm \beta_2 \text{Log EDEBT} \pm \beta_3 \text{Log 3ER} \pm \beta_5 \text{Log FDI} \pm \beta_6 \text{Log GCF} \pm \beta_7 \text{Log NEXCH} \pm \beta_8 \text{Log TS} + \mu$$

حيث:

β_0 : ثابت

RGDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

BTd: ميزان التجارة

EDEBT: رصيد الدين الخارجى

ER: الاحتياطي الخارجى

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقى

GCF: اجمالى تكوين رأس المال الثابت

NEXCH: سعر الصرف الاسمى

TS: اجمالى الادخار

μ : الخطأ العشوائى

• وبالنسبة لمصادر البيانات اللازمة لتشغيل النموذج:

فقد استخدم الباحث البيانات الواردة في مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي، والنشرة الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي النيجيرى لتوفير بيانات حول الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى، وميزان التجارة، ورصيد الدين الخارجى، والاحتياطى الخارجى، والاستثمار الأجنبى المباشر الحقيقى، واجمالى تكوين رأس المال الثابت، وسعر الصرف الاسمى، واجمالى الادخار.

- التقدير الإحصائى للنموذج

اعتمد البحث على عدد من الاختبارات التى سوف تتم بغرض التأكد من مدى ملاءمة البيانات لتطبيق النموذج وهذا قبل البدء فى التقدير الإحصائى للنموذج ، ومن هذه الاختبارات ما يلى:

اختبار جذر الوحدة للاستقرار (URTS) The Unit Root Test of Stationary:
للتحقق من سكون متغيرات النموذج وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة. وأشهر اختبارين فى هذا الاطار وهما اختبار ديكي فوللر الموسع واختبار فيليبس بيرون. ويتم اختبار الفرض العدم بوجود جذر وحدة فى السلسلة بمعنى أنها غير ساكنة فى مقابل الفرض البديل وهو أنها لاتحتوى على جذر وحدة، وبالتالي ساكنة. فإذا كانت القيمة المطلقة الإحصائية المقدره تتجاوز القيمة المطلقة الجدولية فإنها تكون معنوية إحصائياً، وبالتالي يتم رفض الفرض العدمى بوجود جذر الوحدة، أى أن السلسلة الزمنية ساكنة ومستقرة، وإذا كانت أقل فإنه لايمكن رفض فرض جذر الوحدة، أى أن السلسلة غير ساكنة، ومن ثم يتم اختبار سكون الفرق الأول للسلسلة، وإذا كان غير ساكن يتم تكرار الاختبار للفرق من الدرجة الأعلى وهكذا^(٣٥).

اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات: وذلك للتحقق من وجود علاقة توازنية بين متغيرات النموذج، ويتم هذا من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن Johansen Cointegration Test: ويتم تحديد عدد متجهات التكامل المشترك، من خلال اختباران وهما: اختبار الأثر Trace Test، واختبار القيمة الكامنة العظمى Maximal Eigen Value، وإذا كانت القيمة المحسوبة

لإحصاء الاختبارين أكبر من القيمة الجدولية يتم رفض الفرض العدمي بعدم وجود أى متجه للتكامل المشترك، وقبول الفرض البديل بوجود متجه تكامل مشترك (36).

نتائج النموذج

تم الاعتماد على برنامج EViews 7 للقيام بالاختبارات الإحصائية، والتقدير الإحصائي للنموذج خلال الفترة محل الدراسة.

أولاً: نتائج اختبار جذر الوحدة للاستقرار: تم إجراء كل من اختبار ديكي- فوللر الموسع، واختبار فيليبس - بيرون، وكانت النتائج كما يلي:

- نتائج اختبار ديكي- فوللر الموسع

جدول رقم (1) : نتائج اختبار ديكي- فوللر الموسع

المتغير	القيمة المحسوبة للاختبار		القيمة الجدولية		
	المستوى	الفرق الأول	عند 1%	عند 5%	عند 10%
RGDP	٢,٧٨*** (٠)		٣,٧٣-	٢,٩٩-	٢,٦٣-
BTD	١,٣٨ (٠)		٣,٧٣-	٢,٩٩-	٢,٦٣-
BTD	٢,٩٦*** (٠)		٣,٧٥-	٢,٩٩-	٢,٦٣-
EDEBT	١,١٣ (٠)		٣,٧٣-	٢,٩٩-	٢,٦٣-
EDEBT	٤,٨٤* (٠)		٣,٧٥-	٢,٩٩-	٢,٦٣-
ER	٠,٨٥٨ (٠)		٣,٧٣-	٢,٩٩-	٢,٦٣-
ER	٣,٢٨** (٠)		٣,٧٥-	٢,٩٩-	٢,٦٣-
FDI	٢,٢٤ (٠)		٣,٧٣-	٢,٩٩-	٢,٦٣-
FDI	٥,٩٢* (٠)		٣,٧٥-	٢,٩٩-	٢,٦٣-
GCF	٠,٤٤٦ (٠)		٣,٧٣-	٢,٩٩-	٢,٦٣-
GCF	٤,٧٠٧* (١)		٣,٦٧-	٣-	٢,٦٤-
NEXCH	١,٢١ (٠)		٣,٧٣-	٢,٩٩-	٢,٦٣-
NEXCH	٥,٢٩* (٠)		٣,٧٥-	٢,٩٩-	٢,٦٣-
TS	٧,١٣* (٥)		٣,٨٣-	٣,٠٢-	٢,٦٥-

المصدر: من عمل الباحث

*: معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية لـ (MacKinnon1996)

** : معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية لـ (MacKinnon1996)

***: معنوية عند مستوى 10% حسب القيم الجدولية لـ (MacKinnon1996)

(): طول فترة الإبطاء المناسبة آلياً وفق معيار Schwarz Info Criterion بعد أقصى ٥ فترات

وبالاعتماد على تفسير نتائج اختبار ديكي- فوللر الموسع، والتي سبقت الإشارة إليها، يتضح ما يلي:

بالنسبة للنتائج المحلى الإجمالى الحقيقى (RGDP)، واجمالى الادخار (TS): فإنه نظراً لأن القيمة المحسوبة المطلقة المقدره للاختبار أكبر من القيمة الجدولية المطلقة يتم رفض الفرض العدمى بوجود جذر الوحدة، أى أن السلسلة الزمنية لكليهما ساكنة ومستقرة عند مستوى معنوية ١٠٪ بالنسبة للنتائج المحلى الاجمالى الحقيقى وعند ١٪ بالنسبة لاجمالى الادخار.

أما بالنسبة لميزان التجارة (BTD)، ورصيد الدين الخارجى (EDEBT)، والاحتياطى الخارجى (ER)، والاستثمار الأجنبى المباشر الحقيقى (FDI)، واجمالى تكوين رأس المال الثابت (GCF)، وسعر الصرف الاسمى (NEXCH): فإنه نظراً لأن القيمة المحسوبة المطلقة المقدره للاختبار أصغر من القيمة الجدولية المطلقة فإنه لايمكن رفض فرض جذر الوحدة، أى أن السلاسل غير ساكنة، ومن ثم تم اختبار سكون الفرق الأول للسلاسل والذي جاءت قيمته أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية ١٪ بالنسبة لرصيد الدين الخارجى، الاستثمار الأجنبى المباشر الحقيقى، واجمالى تكوين رأس المال الثابت، وسعر الصرف الاسمى، وعند مستوى معنوية ٥٪ بالنسبة للاحتياطى الخارجى، وعند مستوى معنوية ١٠٪ بالنسبة لميزان التجارة، أى أن تلك السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الأول.

• نتائج اختبار فيليب- بيرون

جدول رقم (٢): نتائج اختبار فيليب - بيرون

المتغير	القيمة المحسوبة للاختبار		القيمة الجدولية	
	المستوى	الفرق الأول	عند ١٪	عند ٥٪
RGDP	٢,٦٥ *** (١)		٣,٧٣-	٢,٩٩-
BTD	١,٤٢- (١)		٣,٧٣-	٢,٩٩-
BTD		٢,٧١- *** (٣)	٣,٧٥-	٢,٩٩-
EDEBT	٠,٩٦- (٣)		٣,٧٣-	٢,٩٩-
EDEBT		٦,٠٢- * (١١)	٣,٧٥-	٢,٩٩-
ER	٠,٩٨- (١)		٣,٧٣-	٢,٩٩-
ER		٣,٣١- ** (١)	٣,٧٥-	٢,٩٩-
FDI	٢,٣٦- (٨)		٣,٧٣-	٢,٩٩-
FDI		٥,٩٥- * (٥)	٣,٧٥-	٢,٩٩-
GCF	٠,٢٠٨- (٩)		٣,٧٣-	٢,٩٩-
GCF		٥,٠٣٣- * (١١)	٣,٧٥-	٢,٩٩-
NEXCH	١,١٩- (٢)		٣,٧٣-	٢,٩٩-
NEXCH		٥,٢٩- * (٠)	٣,٧٥-	٢,٩٩-
TS	٥,٣٧ * (١)		٣,٧٣-	٢,٩٩-

المصدر: من عمل الباحث

*: معنوية عند مستوى ١٪ حسب القيم الجدولية لـ (MacKinnon1996)

** معنوية عند مستوى ٥٪ حسب القيم الجدولية لـ (MacKinnon1996)

*** معنوية عند مستوى ١٠٪ حسب القيم الجدولية لـ (MacKinnon1996)

(): العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار فيليب بيرون وفق الاختيار الآلى -Newey

West Automatic باستخدام طريقة Bartlett kernel

وبالاستناد لتفسير نتائج اختبار فيليب - بيرون، والتي سبقت الإشارة إليها، يتضح التالي:

بالنسبة للنتائج المحلى الإجمالى الحقيقى (RGDP)، واجمالى الادخار (TS):

فإنه نظراً لأن القيمة المحسوبة المطلقة المقدره للاختبار أكبر من القيمة الجدولية المطلقة يتم رفض الفرض العدمى بوجود جذر الوحدة، أى أن السلسلة الزمنية لكليهما ساكنة ومستقرة عند مستوى معنوية ١٠٪ بالنسبة للنتائج المحلى الاجمالى الحقيقى وعند ١٪ بالنسبة لاجمالى الادخار.

أما بالنسبة لميزان التجارة (BTD)، ورصيد الدين الخارجى (EDEBT)،

والاحتياطى الخارجى (ER)، والاستثمار الأجنبى المباشر الحقيقى (FDI)، واجمالى

تكوين رأس المال الثابت (GCF)، وسعر الصرف الاسمي (NEXCH): فإنه نظراً لأن القيمة المحسوبة المطلقة المقدرة للاختبار أصغر من القيمة الجدولية المطلقة فإنه لا يمكن رفض فرض جذر الوحدة، أى أن السلاسل غير ساكنة، ومن ثم تم اختبار سكون الفرق الأول للسلاسل والذي جاءت قيمته أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية ١٪ بالنسبة لرصيد الدين الخارجى، الاستثمار الأجنبى المباشر الحقيقى، واجمالى تكوين رأس المال الثابت، وسعر الصرف الاسمي، وعند مستوى معنوية ٥٪ بالنسبة للاحتياطى الخارجى، وعند مستوى معنوية ١٠٪ بالنسبة لميزان التجارة، أى أن تلك السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الأول.

ويلاحظ تشابه النتائج التى تم الحصول عليها من خلال الاختبارين، وحيث إن بعض المتغيرات غير مستقرة وساكنة عند الفرق الأول تظهر الحاجة إلى اجراء اختبار تكامل جوهانسن، والذي جاءت نتائجه كما يلي:

ثانياً: نتائج اختبار تكامل جوهانسن

جدول رقم (٢): نتائج اختبار تكامل جوهانسن

عدد متجهات التكامل المشترك (r)	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند 5%*
اختبار الأثر Trace Test		
٠ = r	١١٧,٥٥٢	٩٥,٧٥٣
١ = r	٧٤,٤٤٨	٦٩,٨١٨
٢ = r	٤٢,٩٢٥	٤٧,٨٥٦
٣ = r	٢٦,١٠١	٢٩,٧٩٧
٤ = r	١٠,٥٤١	١٥,٤٩٤
٥ = r	١,٤٨٤	٣,٨٤١
اختبار القيمة الكامنة العظمى Maximal Eigen Value		
٠ = r	٤٣,١٠٤	٤٠,٠٧٧
١ = r	٣١,٥٢٢	٣٣,٨٧٦
٢ = r	١٦,٨٢٤	٢٧,٥٨٤
٣ = r	١٥,٥٦٠	٢١,١٣١
٤ = r	٩,٠٥٦	١٤,٢٦٤
٥ = r	١,٤٨٤	٣,٨٤١

المصدر: من عمل الباحث

*: القيمة الجدولية بالاعتماد على (1999) MacKinnon-Haug-Michelis

وحيث إن القيمة المحسوبة لإحصاء الاختبارين أكبر من القيمة الجدولية يتم رفض الفرض العدمى بعدم وجود أى متجه للتكامل المشترك، وقبول الفرض البديل بوجود متجه تكامل مشترك.

ثالثاً: نتائج النموذج القياسى

تمت صياغة علاقة انحدار متعدد، وقد تم تقدير متغيرات النموذج باستخدام البرنامج الإحصائى EViews 7 ، وأوضحت النتائج أن النموذج جاء معنوياً، وقد استطاعت المتغيرات المستقلة - والمتمثلة فى ميزان التجارة، ورصيد الدين الخارجى، والاحتياطى الخارجى، والاستثمار الأجنبى المباشر الحقيقى، واجمالى تكوين رأس المال الثابت، وسعر الصرف الاسمى، واجمالى الادخار - تفسير ٩٧٪ من التغيرات التى تطرأ على الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى النيجيرى، وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪، ويمكن صياغة النموذج فى صيغته اللوغارتمية كالتالى:

$$\text{LogRGDP}=20.54+0.38\text{LogBTD}-0.054\text{LogEDEBT}+0.023\text{LogER}+0.02\text{LogFDI}+0.141\text{LogGCF}-0.016\text{LogNEXCH}+0.118\text{LogTS}+0.088$$

(9.22)	(1.431)	(-1.725)	(0.355)	(0.355)	(1.340)
(-0.674)	(1.894)	R2=0.973	D.W=1.049		

حيث:

RGDP: الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى

BTD: ميزان التجارة

EDEBT: رصيد الدين الخارجى

ER: الاحتياطى الخارجى

FDI: الاستثمار الأجنبى المباشر الحقيقى

GCF: اجمالى تكوين رأس المال الثابت

NEXCH: سعر الصرف الاسمى

TS: اجمالى الادخار

ويلاحظ أن تأثير كل من ميزان التجارة، والاحتياطي الخارجى، والاستثمار الأجنبى المباشر الحقيقى، واجمالى تكوين رأس المال الثابت، واجمالى الادخار قد جاء إيجابياً، فى حين جاء تأثير رصيد الدين الخارجى، وسعر الصرف الاسمى سلبياً، وبالنسبة لاحصاء ديربن واتسون - والذى يستخدم للكشف عن وجود ارتباط ذاتى بين الأخطاء العشوائية- فحيث إن قيمته تقترب من ٢، فبالتالى لاتوجد تلك المشكلة، كذلك حيث إن قيمته أكبر من معامل التحديد، وبالتالي فان الانحدار المقدر السابق ليس زائفاً.

خاتمة :

سعى هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في نيجيريا من خلال قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في نيجيريا، لذا تم في البداية التطرق إلى عرض مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم تم عرض عدد من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في نيجيريا، ثم تم تطبيق أحد تلك النماذج القياسية وعرض نتائجها، وقد استطاع البحث التوصل إلى النتائج التالية:

- ينطوى الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة لقيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.
- يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه يتضمن انتقال لرؤوس الأموال الأجنبية مقترنة بعنصر التنظيم والإدارة للاستثمار مباشرة في الدول التي ينتقل إليها وذلك في صورة وحدات قد تكون صناعية أو زراعية أو خدمية أو إنشائية أو تمويلية، وهذا الاستثمار يمكنه أن يلعب دوراً مهماً في نقل حزمة متكاملة من رأس المال والتكنولوجيا والمعارف الإدارية والتنظيمية بالإضافة إلى القدرات التسويقية التي تسهم في تعويض النقص المحلي في هذه العناصر في الدول التي ينتقل إليها.
- تمت صياغة علاقة انحدار متعدد خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)، وأوضحت النتائج أن النموذج جاء معنوياً، وقد استطاعت المتغيرات المستقلة - والمتمثلة في ميزان التجارة، ورصيد الدين الخارجي، والاحتياطي الخارجي، والاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي، واجمالي تكوين رأس المال الثابت، وسعر الصرف الاسمي، واجمالي الادخار - تفسير ٩٧٪ من التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي النيجيري، وذلك بدرجة ثقة ٩٥٪، ويلاحظ أن تأثير كل من ميزان التجارة، والاحتياطي الخارجي، والاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي، واجمالي تكوين رأس المال الثابت، واجمالي الادخار قد جاء إيجابياً، في حين جاء تأثير رصيد الدين الخارجي، وسعر الصرف الاسمي سلبياً.

المراجع :

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. كتب :

١. د. على عبد الوهاب نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق (الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠١٥)
٢. د. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (الاسكندرية: الدار الجامعية، الطبعة الثانية، ٢٠١٠)
٣. د. دنزیه عبد المقصود محمد مبروك، محددات وضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية (الاسكندرية: دار الفكر الجامعی، ٢٠١٤)

ب. بحوث علمية

- د. عابد بن عابد العبدلی، "محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخلل" مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامی (القاهرة: جامعة الأزهر، العدد ٣٢، ٢٠٠٧)

A. Books

Moosa, Imad A. , **Foreign Direct Investment: Theory, Evidence and Practice** (London: Palgrave Macmillan, January 2002)

B. Articles

1. Babalola, Sikiru Jimoh, et al, "Exports, Foreign Direct Investment and Economic Growth: An Empirical Application for Nigeria" **International Journal of Economics and Finance** (Toronto: The Canadian Center of Science and Education, Vol. 4, No. 4, April 2012)
2. Chi-Chi, Onuorah Anastasia "Relationship Between Foreign Direct Investment Inflow, Sub-Sahara Africa and Nigeria Economic Development" **Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review** (Dubai: Zainab Arabian Research Society for Multidisciplinary Issues, Vol. 1, No.11, July 2012)
3. Chimobi, Omoke Philip, "The Estimation of Longrun Relationship between Economic Growth, Investment and Export in Nigeria" **International Journal of Business and Management** (Toronto: The Canadian Center of Science and Education, Vol. 5, No. 4, April 2010)
4. Enimola, Sam S., "Foreign direct investment and export growth in Nigeria" **Journal of Economics and International Finance** (Nairobi: Academic Journals, Vol. 3, No. 11, October 2011)
5. Offiong, A. I., Ignatius Ahmed Atsu, "Determinants of Foreign Direct Investment In Nigeria (1980 - 2011)" **International Review of Management and Business Research** (Peshawar: Academy of International Research in Management & Business Realities (IRMBR), Vol. 3, Issue 3, September 2014)
6. Okumoko, Tubo P., Tamarauntari M. Karimo, "Foreign Direct Investment And Economic Growth In Nigeria: An Analysis Of The Endogenous Effects" **International Journal of Management**

and Economics Invention (Mandsaur: Research & Analysis Journals, Vol. 1, Issue 1, March 2015)

7. Onu, Agbo Joel Christopher, "Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in Nigeria" **Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business** (Ohio: Institute of Interdisciplinary Business Research, Vol. 4, No. 5, September 2012)
8. Shuaib, I.M, et al, "The Impact of Foreign Direct Investment (FDI) on the Growth of the Nigerian Economy" **International Journal of Research in Business Studies and Management** (Hyderabad: Sryahwa Publications, Vol. 2, Issue 3, March 2015)
9. Umaru, Aminu, et al, "Foreign Direct Investment and the growth of the Nigerian Economy" **Journal of Economics and Development Studies** (Madison: American Research Institute for Policy Development, Vol. 3, No. 1, March 2015)

B. Papers

Olayiwola, Kolawole, Henry Okodua, Foreign Direct Investment, Non-Oil Exports, and Economic Growth in Nigeria: A Causality Analysis, [www.pakinsight.com/pdf-files/aefr%203\(11\),%201479-1496.pdf](http://www.pakinsight.com/pdf-files/aefr%203(11),%201479-1496.pdf)

C. Reports and Statistical Sources

1. Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), **OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment** (Paris: OECD, Fourth Edition, 2008)
2. The International Economic Development Council, **Economic Development Reference Guide** (Maine: Verizon Foundation, 2000)

هوامش البحث

١. د. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (الاسكندرية: الدار الجامعية، الطبعة الثانية، ٢٠١٠)، ص ٢٨٥
٢. د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، محددات وضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠١٤)، ص ١٣
٣. د. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، م.س.ذ، ص ٣١٤
٤. د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، م.س.ذ، ص ص ١٤ - ١٥
5. Imad A. Moosa, **Foreign Direct Investment: Theory, Evidence and Practice** (London: Palgrave Macmillan, January 2002), p 2
٦. د. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، م.س.ذ، ص ٣١٥
7. Imad A. Moosa, **op.cit.**, p 2
8. Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), **OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment (Paris: OECD, Fourth Edition, 2008)**, p 14
9. Imad A. Moosa, **op.cit.**, p 4
10. **Ibid.**, p 5
١١. د. على عبد الوهاب نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق (الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠١٥)، ص ٣٧
١٢. المرجع السابق، ص ص ٣٨ - ٣٩
13. Omoke Philip Chimobi, «The Estimation of Long run Relationship between Economic Growth, Investment and Export in Nigeria» **International Journal of Business and Management** (Toronto: The Canadian Center of Science and Education, Vol. 5, No. 4, April 2010), p p 5-6
14. **Ibid.**, p6
15. **Ibid.**, p3
16. **Ibid.**, p1
17. Sikiru Jimoh Babalola, et al, «Exports, Foreign Direct Investment and Economic Growth: An Empirical Application for Nigeria» **International**

Journal of Economics and Finance (Toronto: The Canadian Center of Science and Education, Vol. 4, No. 4, April 2012), p1

18. Idem

19. Ibid., p p1-2

20. Sam S. Enimola, «Foreign direct investment and export growth in Nigeria» **Journal of Economics and International Finance** (Nairobi: Academic Journals, Vol. 3, No. 11, October 2011), p 1

21. **Ibid.**, p 9

22. **Ibid.**, p 1

23. Kolawole Olayiwola, Henry Okodua, **Foreign Direct Investment, Non-Oil Exports, and Economic Growth in Nigeria: A Causality Analysis**, [www.pakinsight.com/pdf-files/aefr%203\(11\),%201479-1496.pdf](http://www.pakinsight.com/pdf-files/aefr%203(11),%201479-1496.pdf), p 1

24. A. I. Offiong, Ignatius Ahmed Atsu, «Determinants of Foreign Direct Investment In Nigeria (1980 - 2011)» **International Review of Management and Business Research** (Peshawar: Academy of International Research in Management & Business Realities (IRMBR), Vol. 3, Issue 3, September 2014), p 2

25. Tubo P. Okumoko, Tamarauntari M. Karimo, «Foreign Direct Investment And Economic Growth In Nigeria: An Analysis Of The Endogenous Effects» **International Journal of Management and Economics Invention** (Mandsaur: Research & Analysis Journals, Vol. 1, Issue 1, March 2015), p 1

26. Aminu Umaru, et al, «Foreign Direct Investment and the growth of the Nigerian Economy» **Journal of Economics and Development Studies** (Madison: American Research Institute for Policy Development, Vol. 3, No. 1, March 2015), p 1

27. Ibid., p 8

28. Onuorah Anastasia Chi-Chi, «Relationship Between Foreign Direct Investment Inflow, Sub-Sahara Africa and Nigeria Economic

Development» **Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review** (Dubai: Zainab Arabian Research Society for Multidisciplinary Issues, Vol. 1, No.11, July 2012), p1

29. Agbo Joel Christopher Onu, «Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in Nigeria» **Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business** (Ohio: Institute of Interdisciplinary Business Research, Vol. 4, No. 5, September 2012), p1

30. **Ibid.**, p7

31. **Ibid.**, p2

32. I.M Shuaib, et al, «The Impact of Foreign Direct Investment (FDI) on the Growth of the Nigerian Economy» **International Journal of Research in Business Studies and Management** (Hyderabad: Sryahwa Publications, Vol. 2, Issue 3, March 2015), P 1

33. **Ibid.**, P 8

34. **Idem**

٣٥. د. عابد بن عابد العبدلي، «محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ» مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي (القاهرة: جامعة الأزهر، العدد ٣٢، ٢٠٠٧)، ص ١٩

٣٦. المرجع السابق، ص ص ٢٤ - ٢٥